INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

ICSFT

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الكويت: المدافعة عن حقوق الإنسان هديل بوقريص ضحية القوانيين المقيده للحريات

تلقت مدافعة حقوق الإنسان هديل بوقريص رسالة نصية من وزارة العدل تتضمن تبليغها عن قضية ضدها ترتبط بجنح تقنية المعلومات. لقد تم تحديد جلسة للنظر في القضية لدى المحكمة الكلية بتاريخ 30 مايو/أيار2021.

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تم استدعاؤها عبرالهاتف من قبل إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الكويت، وجرى التحقيق معها حول نشاطاتها السلمية على الإنترنت. وتم توجيه ثلاث تهمٍ مزعومة ضدها هي، السب العلني، التشهير، وإساءة استخدام الهاتف، وترتبط هذه التهم بتغريدات نشرتها بتاريخ 01 أغسطس/آب 2020. بحسب ما جاء في بيان مركز الخليج لحقوق الإنسان.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يتضامن مع الناشطة الحقوقية هديل بوقريص ويؤكد على أنها لم تتجاوز حدود حقها في التعبير عن الرأي حسب القوانين والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت إلا أن تلك حدود قد تم تقيدها بقوانين محلية تُجرم وتعاقب كل من يعبر عن رآيه بطريقة لا تُعجب السلطات الكويتية.

ويدعو المجلس الدولي السلطات في الكويت إلى التوقف عن التضييق وملاحقة الناشطة الحقوقية هديل بوقريص وكافة الناشطين السياسين والمدافعين عن حقوق الإنسان وإسقاط كافة التهم والاحكام الصادرة بحقهم. كما يدعو إلى تعديل القوانين التي تحد من حرية الرأي والتعبير بما يتناسب مع القوانين الدولية والدستور الكويتي.

قانون الجرائم الإلكترونية في الكويت بعيدا كل البعد عن الجوهر الأساسي لسن مثل ذلك القانون فهو وسيلة قانونية ابتكرتها السلطات الكويت لمعاقبة الناشطين السياسيين وأصحاب الرآي. يتعارض هذا القانون مع القانون الدولي، الذي يقتضي الوضوح والدقة في تعريف الجرائم. وهو يخالف أيضاً قرار "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة بشأن الارتقاء بحقوق الإنسان، وحمايتها، والتمتع بها على الإنترنت الصادر عام 2014 والذي يدعو الدول إلى ضمان "التصدي لبواعث القلق على الإنترنت بطريقة تتفق مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان"، بما في ذلك حماية حرية التعبير.

ضـمن الاسـتعراض الدوري الشـامل لدولة الكويت 2020 أوصـت آيسـلندا بتعديل قانون جرائم تقنية المعلومات وقانون المطبوعات والنشر وقانون الاتصـالات لجعلها تتماشـى مع المعايير الدولية بشـأن الحق في حرية التعبير. ومع ذلك، لم تؤيد الكويت التوصـــية، وأصـــرت على أن القوانين المذكورة لا تتطلب أي تعديل رغم أنها قوانين كارثية هجرت ما يزيد عن ال200 شخص وعائلة للخارج طلباً للجوء السياسي أمام اضطهاد السلطة.

إصـرار دولة الكويت على عدم تعديل قوانينها هو بمثابة تأكيد على أنها تسـعى فعلياً إلى التخلص من المعارضـين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

جنيف 2021/03/31